

## قواعد حاكمة للمعاملات

بعد هذه الفتاوي الفردية والجماعية الصادرة بشأن « بيع المرابحة للآمر بالشراء » كما سمي .

أود أن أنبه هنا على عدة قواعد مهمة قررها علماؤنا لتكون حاكمة لمعاملات الناس . وينبغي للذين يتعرضون للفتوى في معاملات المسلمين المعاصرة أن يضعوها نصب أعينهم .

### الأولى : الأصل في المعاملات الإباحة . .

إن الأصل في المعاملات والعقود الإذن والإباحة . إلا ما جاء نص صحيح الثبوت صريح الدلالة بمنعه ويجرمه فيوقف عنده . ولا أقول هنا ما قاله البعض من ضرورة نص قطعي الثبوت قطعي الدلالة ، ففي الأحكام الفرعية العملية يكفينا النص الصحيح الصريح .

وهذا بخلاف العبادات التي تقرر : أن الأصل فيها المنع حتى يجيء نص من الشارع ، لتلاي شرع الناس في الدين ما لم يأذن به الله<sup>(١)</sup> . فإذا كان الأساس الأول للدين ألا يعبد إلا الله ، فإن الأساس الثاني ألا يعبد الله إلا بما شرع . .

وهذه التفرقة أساسية ومهمة فلا يجوز أن يقال لعالم : أين الدليل على إباحة هذا العقد أو هذه المعاملة ؟ إذ الدليل ليس على المبيح ، لأنه جاء على الأصل ، وإنما الدليل على المحرم . والدليل المحرم يجب أن يكون نصا لا شبهة فيه كما هو اتجاه السلف الذين نقل عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية أنهم ما كانوا يطلقون الحرام إلا على ما علم تحريمه جزما .

(١) انظر . أعلام الموقعين لابن القيم ج ١ . ٣٨٥ وسنقله فيما بعد . وكتابنا « الحلال والحرام » : قاعدة « الأصل في الأشياء والتصرفات الإباحة » .

ولعل مما يشهد لهذا ، أن بعض الصحابة ظلوا على شرب الخمر، مع نزول قوله تعالى عن الخمر والميسر: ﴿ قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما ﴾ سورة البقرة ، وظل بعضهم يسألون الله أن يبين لهم في الخمر « بيانا شافيا » .

فدلنا هذا أن « البيان الشافي » الذي لا مجال فيه لاحتمال هو الذي يفيد التحريم . ويقطع المعاذير .

ومن ثم كان كثير من أئمة السلف يقولون : أكره هذا الأمر، أولا أراه ، أو لا يعجبني ، ونحوه ، ولا يصرحون بالتحريم إلا فيما لا احتمال فيه .

وكيف لا وهم يقرءون قول الله تعالى : ﴿ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا ، قل الله أذن لكم أم على الله تفترون ﴾ ، [ سورة يونس : ٥٩ ] .

وقوله سبحانه: « ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام ، لتفتروا على الله الكذب، إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ﴾ [ سورة النحل : ١١٦ ] .

إن كلمة « حرام » كلمة كبيرة خطيرة ، لأن معناها أن الله يعاقب على هذا الفعل بالنار، وهذا لا يجروء عليه مسلم يخشى الله تعالى، إلا أن يكون معه مستند لا يقبل الشك . وإلا كان قولا على الله بغير علم .

ومن المقرر أن تحريم ما أحل الله لا يقل في الإثم عن إحلال ما حرم الله . ومما ينبغي تأكيده هنا : أن الاتجاه التشريعي في القرآن والسنة هو الميل إلى تقليل المحرمات وتضييق دائرتها ، تخفيفا على المكلفين ، ولهذا كرهت كثرة الأسئلة في زمن الوحي لما قد يؤدي إليه من كثرة التكاليفات ، وهو ما يشير إليه قوله تعالى : ﴿ يأياها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ، وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم عفا الله عنها والله غفور حلِيم ﴾ [ المائدة : ١٠١ ] ، وقوله عليه الصلاة والسلام « ذروني ما تركتم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة

أستلثهم واختلافهم على أنبيائهم » ، <sup>(١)</sup> وقوله : « إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما ، من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين ، فحرم من أجل مسألته » <sup>(٢)</sup> فلا ينبغي أن نخالف عن هذا الاتجاه القرآني والنبوي ، بتكثير المحرمات ، وتوسيع دائرة الممنوعات .

### الثانية : وأحل الله البيع :

إن البيع - خاصة - جاء في حله نص صريح من كتاب الله تعالى يرد به على اليهود الذين زعموا أن الربا كالبيع ، أو البيع كالربا لا فرق بينهما . ﴿ ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ [ البقرة : ٢٧٥ ] فهذه الجملة القرآنية ﴿ وأحل الله البيع ﴾ تفيد حل كل أنواع البيع سواء كان عينا بعين ( المقايضة ) ، أم ثمنا بثمان ( الصرف ) ، أو ثمنا بعين ( السلم ) ، أو عينا بثمان ( هو البيع المطلق ) . وسواء كان حالا أم مؤجلا ، نافذاً أم موقوفاً . وسواء كان يباعا بطريق المساومة ، أم بطريق الأمانة ، وهو يشمل : المرابحة ( وهو البيع بزيادة على الثمن الأول ) والتولية ( وهو البيع بالثمن الأول ) والوضيعة ( وهو البيع بأنقص من الثمن الأول ) ، أو بطريق المزايدة .

فهذه كلها وغيرها حلال ، لأنها من البيع الذي أحله الله تعالى . ولا يحرم من البيوع إلا ما حرمه الله ورسوله بنص محكم لا شبهة فيه .

وأنقل هنا كلمة قوية لابن حزم في « محله » برغم تضييقه في « العقود والشروط » قال في المسألة ١٥٠١ : ( والتواعد في بيع الذهب بالذهب أو بالفضة : وفي بيع الفضة بالفضة وفي سائر الأصناف الأربعة بعضها ببعض جائز ، تبايعا بعد ذلك أو لم يتبايعا ، لأن التواعد ليس يباعا ، وكذلك المساومة أيضا جائزة ، تبايعا أو لم يتبايعا ، لأنه لم يأت نهي عن شيء من ذلك ، وكل ما حرم علينا فقد فصل

(١) رواه أحمد والشيخان والنسائي وابن ماجه من حديث أبي هريرة ، كما في الجامع الصغير وفيض القدير .

(٢) رواه أحمد والشيخان وأبو داود من حديث سعد كما في الجامع الصغير وفيض القدير .

باسمه ، قال تعالى : ﴿ وقد فصل لكم ما حرم عليكم ﴾ [ الأنعام : ١١٩ ] فكل ما لم يفصل لنا تحريمه فهو حلال بنص القرآن ، إذ ليس في الدين إلا فرض أو حرام أو حلال ، فالفرض مأمورٌ به في القرآن والسنة ، والحرام مفصل باسمه في القرآن والسنة . وما عدا هذين فليس فرضا ولا حراما ، فهو بالضرورة حلال ، إذ ليس هنالك قسم رابع ، أه .

وهذا الذي قاله ابن حزم - في حل ما لم يفصل لنا تحريمه من البيوع - مقرر في جميع المذاهب .

فعند المالكية نجد العلامة ابن رشد الجدي في كتابه « المقدمات » يقول :

« البيوع الجائزة هي التي لم يحظرها الشرع ، ولا ورد فيها نهي ، لأن الله تعالى أباح البيع لعباده ، وأذن لهم فيه ، في غير ما آية من كتابه . من ذلك قوله تعالى : ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ . . . ولفظ البيع عام ، لأن الاسم المفرد إذا دخل عليه الألف واللام صار من ألفاظ العموم . . واللفظ العام إذا ورد يحمل على عمومته إلا أن يأتي ما يخصه ، فإن خص منه شيء بقي ما بعد المخصوص على عمومته أيضا . فيندرج تحت قوله تعالى ، ﴿ وأحل الله البيع ﴾ كل بيع إلا ما خص منه بالدليل . . فبقي ما عداها على أصل الإباحة »<sup>(١)</sup>

وعند الحنفية - نجد صاحب الهداية يقول في باب المزابحة والتولية : نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول ، من غير زيادة ربح . قال : والبيعان جائزان ، لاستجماع شرائط الجواز ، والحاجة ماسة إلى هذا النوع من البيع ، لأن الغبي الذي لا يهتدي في التجارة يحتاج إلى أن يعتمد فعل الذكي المهتدي ، وتطيب نفسه بمثل ما اشترى ، وبزيادة ربح ، فوجب القول بجوازهما ، ولهذا كان مبناهما على الأمانة . . الخ .

وهنا يعلق محقق الحنفية الكمال بن الهمام على استدلال صاحب الهداية فيقول : ولا يخفى أنه لا يحتاج إلى دليل خاص لجوازها ، بعد الدليل المثبت لجواز البيع مطلقا بما تراضيا عليه ، بعد أن لا يخل بما علم شرطا للصحة ، بل دليل

(١) المقدمات الممهدة لابن رشد الجدي ص ٥٣٩ ، ٥٤٠ ط السعادة بمصر تصوير دار صادر

شرعية البيع مطلقا بشروطه المعلومة هو دليل جوازها<sup>(١)</sup> . . . »

وقال الإمام الشافعي في كتابه « الأم » تفريعا على قول الله ﴿ وأحل الله

البيع ﴾ :

فأصل البيوع كلها مباح إذا كانت برضا المتبايعين الجائزي الأمر ( أي التصرف ) فيما تبايعا ، إلا ما نهى عنه رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) منها . وما كان في معنى ما نهى عنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - محرم بإذنه ، يداخل في المعنى المنهني عنه . وما فارق ذلك أبحناء بما وصفنا من إباحة البيع في كتاب الله تعالى<sup>(٢)</sup>

وهذا أظهر الأقوال وأصحها في معنى الآية . كما ذكر النووي . فلفظ البيع في الآية لفظ عموم يتناول كل بيع ، ويقتضى إباحة جميعها إلا ما خصه الدليل . واستدل لذلك صاحب الحاوي ( الماوردي ) بأن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) نهى عن بيوع كانوا يعتادونها ، ولم يبين الجائز ، فدل على أن الآية الكريمة تناولت إباحة جميع البيوع إلا ما خص منها ، وبين ( صلى الله عليه وسلم ) المخصوص .<sup>(٣)</sup>

وعند الحنابلة نجد شيخ الإسلام ابن تيمية يؤكد : « ان عامة ما نهى عنه الكتاب والسنة من المعاملات يعود إلى تحقيق العدل ، والنهي عن الظلم ، دقه وجله ، مثل أكل المال بالباطل ، وجنسه من الربا والميسر .

ثم يقول : والأصل في هذا أنه لا يحرم على الناس من المعاملات التي يحتاجون إليها إلا ما دل الكتاب والسنة على تحريمه ، كما لا يشرع لهم من العبادات التي يتقربون بها إلى الله إلا ما دل الكتاب والسنة على شرعه . إذ الدين ما شرعه الله ، والحرام ما حرمه الله . بخلاف الذين ذمهم الله ، حيث حرموا من دين الله ما لم يحرمه الله ، وأشركوا به ما لم ينزل به سلطانا ، وشرعوا لهم من الدين ما لم

(١) الهداية للمرغيناني مع فتح القدير لابن الهمام . ج ٥ ص ٢٥٢ - ٢٥٤ ط بولاق .

(٢) الأم ج ٣ ص ٢ ط دار الشعب بالقاهرة .

(٣) انظر : المجموع للنووي ج ٩ ص ١٤٦ .

يأذن به الله<sup>(١)</sup> ،

### الثالثة : المعاملات مبنية على مراعاة العلل والمصالح :

إن الشرع لم يمنع من البيوع والمعاملات إلا ما اشتمل على ظلم ، وهو أساس تحريم الربا والاحتكار والغش ونحوها ، أو خشى منه أن يؤدي إلى نزاع وعداوة بين الناس . وهو أساس تحريم الميسر والغرر .

فالمنع في هذا المحيط ليس تعديدا ، بل هو معلل ومفهوم . وإذا فهمت العلة فإن الحكم يدور معها وجودا وعدما .

وهذا ما قرره الشاطبي في التفريق بين العبادات والعبادات ( المعاملات ) فذكر : أن الأصل في الأولى التعبد وامتثال المكلف دون بحث عن العلة أو المصلحة ، أما في الثانية فالأصل هو الالتفات إلى العلل والمصالح والمقاصد . . وأفاض في الاستدلال لذلك<sup>(٢)</sup> .

ومن ثم رأينا من الفقهاء - من عصر التابعين - من يميز التسعير مع ما ورد فيه من الحديث ، التفاتا إلى العلة والمقصد .

ورأيناهم يميزون من البيوع والمعاملات ما فيه غرر يسير لا يفضي عادة إلى نزاع ، مراعاة لعلة النص الناهي عن بيع الغرر ، والتفاتا إلى حكمته وقصده .

ومثل ذلك إجازتهم عقد الاستصناع « مع أنه بيع معدوم » لحاجة الناس إليه ، وجريان العمل به ، وقلة النزاع فيه .

ومن أجل ذلك لا يجد الفقيه المسلم المعاصر حرجا دينيا من البحث في العلة أو الحكمة أو الهدف من وراء النهي في الحديث النبوي الشريف : « لا تبع ما ليس عندك » فقد يظهر له ، والله أعلم ، أن المقصود منه سد الذرائع إلى التنازع . فقد يتورط في الارتباط والاتفاق على بيع ما ليس عنده ، ثم لا يجده في السوق ، ويعجز عن تسليمه لمن باعه . وهنا يحدث النزاع الذي يحرض الإسلام على منعه . ولا سيما

(١) من رسالة « السياسة الشرعية » انظر : مجموعة الفتاوى ج-٢٨ ص ٣٨٥ - ٣٨٦ .

(٢) انظر : الموافقات ج-٢ : ٢٠٠ - ٢٠٧ بتعليق الشيخ عبد الله دراز .

أن سوق المدينة في ذلك الوقت كانت جد محدودة .  
فإذا تصورنا الآن أن الوضع مختلف ، وأن التاجر الآن يستطيع  
بواسطة الهاتف أو التللكس ، الاتصال بأسواق العالم في برهة يسيرة ، وشراء ما يريد  
شراءه أو حجز ما يريد حجزه من سلع في الوقت الذي يحده ، فقد نجد أن مقصود  
النبي هنا غير متحقق ، وأن الشيء المحذور هنا - وهو العجز عن التسليم أو  
النزاع - مأمون .

وقد نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن السفر بالقرآن إلى أرض الكفار  
وها نحن جميعا نسافر اليوم بالقرآن إلى كل أرض ، ولا نرى في ذلك بأسا ، لعلمنا  
أن مقصود النبي خشية التطاول على كتاب الله والعدوان عليه من كافر لا يؤمن  
به . فإذا أمن ذلك لم يوجد ما يمنع من السفر به . وليس في ذلك مخالفة للحديث ،  
إنما هو عمل بمقصوده .  
وسياتي مزيد بحث لحديث « لا تبع ما ليس عندك » والمراد به ، وكلام  
الأئمة فيه .

#### الرابعة : حق علماء العصر في الاجتهاد :

إن من حق علماء العصر أن يجتهدوا فيما جد من أمور لبيّنوا فيها موقف  
الاجتهاد الإسلامي المعاصر ، ولا أقول : لبيّنوا حكم الله تعالى فيها ، كما يقول  
بعض إخواننا العلماء ، لأننا لا نجرؤ على ادعاء أن هذا الرأي أو ذلك حكم الله  
تعالى ، إلا فيما ورد به نص ثابت لا يقبل التأويل .

والقول بإغلاق باب الاجتهاد قول لا دليل عليه ، ولا يعرف من قاله . ومهما  
يكن الأمر فقائله ليس من أهل الاجتهاد حتى يعتبر قوله ، إنما هو مقلد ، والمقلد لا  
يقلد !

ومن ذا الذي يملك إقفال باب فتحه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟!  
ولقد ذهب من ذهب من علماء الأمة إلى أن الاجتهاد في كل عصر فرض ، وأن كل  
عصر لا يخلو من مجتهد ، وألف في ذلك الحافظ السيوطي رسالته « الرد على من  
أخلد إلى الأرض » .

وعما يشهد لذلك الحديث الذي رواه أبو داود وغيره وصححه جماعة من العلماء: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل سنة من يجدد لها دينها»<sup>(١)</sup> ، ولا معنى للتجديد إذا ظل سيف التقليد مصلتا ، وباب الاجتهاد مغلقا !

ولو جاز لأحد إنكار الاجتهاد المطلق ، مع أنه لا حرج على فضل الله تعالى ، لم يجز قط إنكار الاجتهاد الجزئي ، وهو الاجتهاد في بعض المسائل التي يتوفر العالم المتمكن على بحثها في مصادرها ومظانها حتى يكون فيها رأيا مبنيا على علم ودراسة .

وليس من حق أحد أن يقول لعلماء العصر إذا اجتهدوا : دلونا على من قال بقولكم هذا فيمن سبقكم من العلماء ، فليس من اللازم أن يكون لكل قول سلف من العلماء .

كما أن من حق علماء العصر أن يأخذوا أو يدعوا من أقوال علماء الأئمة السابقين رضي الله عنهم ، مع إجلالنا لهم جميعا ، لأنهم غير معصومين .

ومن حقهم كذلك أن يخالفوا فتاوي السابقين في بعض القضايا القديمة الجديدة . وذلك لأنها كانت في زمنهم بأحجام غير حجمها اليوم ، وأبعاد غير بعدها اليوم ، وفي ظروف غير ظروفنا اليوم ، ومن يدري لو أن هؤلاء الفقهاء كانوا أحياء ، ورأوا ما رأينا ، لغيروا من اجتهادهم ، وعدلوا من فتاويهم ، فقد قرروا : أن الفتوى تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والأعراف .

ولقد كان للشافعي في زمن محدود مذهبان : قديم في العراق ، وجديد في مصر ، لأنه سمع مالم يكن قد سمع ، ورأى مالم يكن قد رأى .

ورأينا الصاحبين : أبا يوسف ومحمد يخالفان شيخهما أبا حنيفة في نحو ثلث المذهب كما قيل . لظهور أدلة لهما لم تظهر لصاحبهما ، أو لتغير الظروف والأحوال ، وهو ما يعلق عليه علماء المذهب بقولهم : إنه اختلاف عصر وزمان ، وليس اختلاف حجة وبرهان .

(١) رواه أبو داود والحاكم والبيهقي في المعرفة بإسناد صحيح .

ورأينا مالكا وأحمد يروى عنها في المسألة الواحدة عدة روايات ، كما رأينا لأصحابها أيضا عدة أقوال ، ولن بعدهم عدة اختيارات .

رأينا كل هذا التعدد والتجدد والتنوع والاختلاف في الآراء والأقوال للإمام الواحد في فترتين أو موقعين ، وبين أئمة المذهب الواحد في زمن وجيز ، وفي عصر ساكن قليل التغيرات ، ولا يتسم بسرعة الحركة واتساعها كحركة عصرنا الذي يلد كل يوم جديدا .

فكيف نفترض في أنفسنا بعد مضي القرون أن يكون رأينا في المسائل نفس رأيهم ، وموقفنا في المعاملات المتجددة نفس موقفهم ؟ وتكيفنا لها نفس تكيفهم ، وهم أنفسهم لم يلزمونا بذلك ، ولا ألزما به الله ورسوله .

وإذا تقرر حق علماء العصر في الاجتهاد الإنشائي أو الترجيحي ، فينبغي ألا نقلق كثيرا إذا وجدنا أهل العلم يختلفون في بعض المسائل الجزئية من المعاملات ونحوها . فهذه طبيعة المسائل الاجتهادية : أن تتعدد فيها وجهات النظر ، لكل وجهة ، وكل معذور بل مأجور ، وقد اختلف الصحابة في الفروع ، فما ضرهم ذلك شيئا .

وأسباب اختلاف العلماء كثيرة ، ألف فيها المؤلفون قديما وحديثا . بعضها يرجع إلى ثبوت النص أو عدمه ، وبعضها يرجع إلى فهمه والاستنباط منه . واختلاف المدارس في ذلك ، من مدرسة أهل الظاهر إلى مدرسة أهل الرأي وما بينها . وبعضها يرجع إلى تغير الظروف واختلاف زوايا الرؤية ، وبعضها يرجع إلى شخصيات المجتهدين واتجاهاتهم النفسية ما بين متشدد وميسر ، ولهذا عرف تاريخ الفقه عندنا شذائد ابن عمر ، ورخص ابن عباس .

على أن اختلاف الفقهاء في مسائل الفروع - وخصوصا في المعاملات - يعتبر توسعة للناس ورحمة بهم ، من ناحية ، وهذا معنى قول الناس : اختلافهم رحمة ، وروي عن عمر بن عبد العزيز ما يؤيد هذا .

ومن ناحية أخرى يعتبر هذا التعدد والتنوع في الآراء والاجتهادات إثراء لفقه الشريعة ، ودليلا على خصوبتها وسعتها ومرونتها ، وقدرتها على مواجهة التطور ،

وصلاحياتها للتطبيق في كل زمان ومكان وحال .

فقد يصلح رأي لزمان ولا يصلح للآخر ، وقد يصلح لبيئة ولا يصلح لغيرها ، وقد يصلح في أوضاع وأحوال معينة ولا يصلح في أحوال أخرى .

وهذا ما يجعل للفقهاء المعاصر - في حالة الفتوى أو القضاء أو التقنين - سعة وحرية في اختيار الرأي الذي يراه أقرب إلى تحقيق مقاصد الشرع ومصالح الخلق ، دون خروج على محكمات النصوص وقواطع الأصول .

الخامسة : حاجة الناس في عصرنا إلى التيسير :

إن جمهور الناس في عصرنا أحوج ما يكونون إلى التيسير والرفق ، رعاية لظروفهم ، وما غلب على أكثرهم من رقة الدين ، وضعف اليقين ، وما ابتلوا به من كثرة المغريات بالإثم ، والمعوقات عن الخير . . ولهذا كان على أهل الفقه والدعوة أن ييسروا عليهم في مسائل الفروع ، على حين لا يتساهلون في قضايا الأصول . ومن كان يعمل بالأحوط فهذا حسن إذا كان ذلك لنفسه ولأولى العزم من المؤمنين . أما من كان يفتي الناس عامة ، أو يكتب للجماهير كافة ، فينبغي أن يكون شعاره التيسير لا التعسير ، والتبشير لا التنفير ، اتباعا لوصية النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ وأبي موسى حين بعثهما إلى اليمن فقال : « يسرا ولا تعسرا وبشرا ولا تنفرا »<sup>(١)</sup> وقال : « إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين » .<sup>(٢)</sup>

وهذا يجعل الفقيه يستحضر الرخص ، فإن الله يجب أن تؤق رخصه ، ويقدر الأعذار والضرورات ، ويبحث عن التيسير ورفع الحرج ، والتخفيف عن العامة ﴿ يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا ﴾ [ النساء : ٢٨ ]

ولهذا رأينا علماءنا السابقين إذا نظرو في معاملة عمت بها البلوى يحتمل تكييفها وجهين : أحدهما يميل إلى جهة الإباحة والآخر إلى جهة الحظر ، نجدهم

(١) متفق عليه من حديث أبي موسى .

(٢) رواه الترمذي عن أبي هريرة . وذكر أن أنسأ روى نحوه ، وقال : هذا حديث حسن صحيح . ( حديث ١٤٧ ، ١٤٨ ) .

يرجعون الاتجاه إلى التخفيف والترخيص معلمين بهذه العبارة « تصحيحا لمعاملات المسلمين بقدر الإمكان »

وهذا ما اخترته لنفسى في إفتاء الجمهور ، فإذا كان هناك رأيان متكافئان : أحدهما أيسر ، والآخر أحوط ، أفتى الناس بالأيسر . وحجتي في هذا : أن النبي - ﷺ - ما خير بين أمرين ، إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثما<sup>(١)</sup>

وليس معنى هذا أن نلوى أعناق النصوص المحكمة ، أو نجتريء على القواعد الثابتة ، بدعوى التيسير على الناس ، فمعاذ الله أن نقصد إل ذلك ، وما أحسب أن شريعتنا توجبنا يوما إليه ، ولكن الذي أعنيه أن نضع في اعتبارنا حين نجتهد - منشئين أو مرجحين - مصالح الناس وحاجاتهم ، التي لم ينزل الله شرعه إلا لتحقيقها على أكمل وجه .

ولا غرو أن نجد في فقه أئمتنا وفي كتب المذاهب المعتمدة هذه الجملة المعبرة في ترجيح بعض الأقوال على بعض : هذا أرفق بالناس .

ويسرنى أن أذكر هنا كلمة لإمام كبير انعقدت له الإمامة في ثلاثة مجالات :

في الفقه ، حيث كان له مذهب وأتباع لمدة من الزمن ثم انقرضوا . . .  
وفي الحديث والرواية ، حيث كان يسمى « أمير المؤمنين في الحديث » .

وفي السورع والزهد حيث عد من أئمة التقوى ، وأعني به الإمام سفيان بن سعيد الثوري ، فقد روى عنه الإمام النووي في مقدمات المجموع هذه الكلمة المضيئة : إنما الفقه الرخصة من ثقة ، أما التشديد فيحسنه كل أحد !!

\* \* \*

(١) رواه البخاري من حديث أنس .

(٢) المجموع ج ١ ص ٤١ .